المقدمة

تمهيد

تحظى عملية صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بأهمية بالغة بسبب تراكم أثرها نحو كافة الميادين الحياتية و البيئية و السياسية و الثقافية. و نتيجة لذلك فإنها تتأثر بالعديد من الظروف و المناخات المحيطة. فإذا ما كانت هذه الظروف حادة إلى درجة الأزمة تكون هذه العملية اشد خطورة و أوقع مطلبا و حاجة، لذلك ظهرت العديد من القنوات التي تعمل على تجنب الإخفاق في سرعة اتخاذ القرار و ما ينتج عنه من آثار، من تلك القنوات الاستشارة العلمية، التي توسع مساحة الخيارات و فرص الحصول على أفضل الحلول و المقترحات في إتخاذ القرار. و في العصر الحديث أتسع مفهوم المراجعة (مراجعة القرارات) و من ثم فأن موضوع الاستشارة تخطى درجة الحاجة إلى الضرورة، و ذلك مما طور الجهات المستشارة من حيث بنائها العلمي و آليات التواصل مع صناع القرار، وصولا إلى شكلها الجديد في البلدان المتقدمة متمثلة (بمراكز الأبحاث Think tank).

إذ عملت المتغيرات السياسية و الاقتصادية ولاسيما في مطلع القرن العشرين مترافقة مع تصاعد وتيرة الاكتشافات المعرفية و العلمية و إتساعها، على بلورة أشكالا من الترابطات بين مختلف القطاعات السياسية و الاقتصادية من جهة و النشاط العلمي و المعرفي من جهة أخرى، و بأنواع متعددة، فكانت مراكز الأبحاثThink tank من أهم تلك القنوات، بوصفها الوصلات الرابطة بين السياسة و قوانين و نظريات المعارف الأخرى، من حيث تحولها من مجرد مؤسسات بحثية إلى موقع المرجعية السياسية لصانع القرار، و المغذي الذي يمده بالصورة الموضوعية و الخطط اللازمة التي يحتاجها ولاسيما عند الأزمات سواء أكانت مرحلية أم استيراتيجية، إذ تواجه الإدارات المسؤولة، الضغوط المادية و المعنوية في الوقت الذي تحاول فيه دفع الضرر و الخروج بأفضل النتائج.

و في الوقت الذي تطورت العلوم الطبيعية بصورة متسارعة و ظهور مراكز أبحاث خاصة بها بما يطلق عليها (مراكز البحث و التطويرR&D)، فان العلوم الاجتماعية، وان كانت لاحقة لذلك التطور، قد اتخذت المنحنى نفسه، فظهرت مراكز أبحاث خاصة بها و بأهداف تطبيقية خاصة، أطلق عليها (مراكز الأبحاثThink tank) التي تمثل الجانب المختبري لتلك العلوم.

و تعد الولايات المتحدة من طلائع الدول المتقدمة التي بدأت و اتسعت فيها مراكز الأبحاث و استخدامها كجزء من متطلبات الإدارة. لذلك فان النموذج الأمريكي لمراكز الأبحاث مقارنة مع ما عليه في باقي البلدان هو المقياس الأمثل الذي يتم بواسطته ضبط و تحديد الدرجة التي بلغتها المراكز

الأخرى، و لاسيما أنها خرجت من الميادين المحلية و أخذت تجوب الساحة الدولية و بمختلف الشؤون. لذلك فان معرفة الصورة التي تسير عليها من خلال التعرف على استيراتيجية و طبيعة عمل المراكز الأمريكية يمكن أن يوضح حقيقة و أهمية مراكز الأبحاث، بعد أن باتت جزءً من النظام السياسي للبلدان المتطورة، و تسير مترافقة لأية مستجدات و لمختلف القطاعات، وبوتيرة متصاعدة نوعيا من ناحية،ومن حيث التأثير بعملية صنع القرار من ناحية أخرى، مؤكدةً على جدارة و أهمية الرجوع إليها.

و في العراق كان الرسم البياني لعملية صنع القرار و نتيجة نوع و طبيعة الأنظمة الحاكمة السابقة تبدو بعيدة عن المعايير العلمية و الموضوعية، و مع وجود الايدولوجية كجزء من المنظومة السياسية الحاكمة، بوصف عملية صنع القرار حق شخصي للحاكم، فإن التنحي عن الآليات العلمية مسألة طبيعة بعدما حلت بدلها خيارات مختلفة تقرب إلى القداسة، كالميل الحزبي و الكارزمية و القيادة الضرورة و الحكمة القيادية...الخ. وبعد التحول الشامل المتمثل بسقوط النظام عام٢٠٠٣، و بعد أن أصبح النظام السياسي يسعى للسير على المبادئ الديمقراطية والمشاركة و إعادة تنظيم المناخ الشامل للدولة العراقية، و تحول عملية صنع القرار(افتراضاً) إلى المفهوم الجديد بوصفها حقا للشعب يمنحه بواسطة الانتخابات لأشخاص محددين و لمدة معينة، فأن الحاجة إلى المحفز العلمي لها باتت أكثر إلحاحا، بعد العديد من الأزمات التي عصفت بالبلاد و التي كان البعض منها بالغ الخطورة من الناحية السياسية و الاجتماعية و الأمنية. إن كل تلك الأسباب هي دوافع نحو تبني نمطا جديدا يخرج عن الطرق التقليدية و يساعد على النهوض بعملية صنع القرار و تجاوز هذه المرحلة الانتقالية، و نقلها من الجانب السلبي من حيث المدخلات و المخرجات إلى الجانب الايجابي، و ليس أفضل من أن تكون المؤسسات العلمية صاحبة الاستشارة و المرجعية لعملية صنع القرار متمثلة بمراكز الأبحاث Think tank.

و تأتي هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات التي تتناول عملية صنع القرار داخل العراق من حيث اعتماديتها على الأسس العلمية من قبل المسؤولين بعد التغيرات التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣،و مدى تفاعلها مع المستجدات عند حصول الأزمات التي تتطلب ظروفها العمل بجهد مستنفر، بغية الوصول إلى حالة الاستقرار و الدقة في القرار المتخذ وصولا إلى تحقيق النتائج المرجوة، عبر الاستعانة بكل ما يوصل إلى القرار الصحيح.

و تعد هذه الدراسة الأولى بحسب اعتقاد الباحث، إذ لم يعثر على رسالة أو أطروحة أو كتاب يتناول الموضوع ليس فقط على مستوى العراق إنما على مستوى البلدان العربية سواء في الجانب النظري المتعلق بمفهوم مراكز الأبحاث أم الجانب الميداني.

تقسيمات البحث الأساس

تتناول الدراسة جانبين ، الأول الجانب النظري ، إذ من خلاله تم وضع المفهوم العام للمفردات الأساس للبحث و هي كل من مراكز الأبحاث و الأزمة و إدارتها و عملية صنع القرار. و الثاني الجانب الميداني إذ تم تناول بيانات الدراسة الميدانية التي تبين دور مراكز الأبحاث في العراق في عملية صنع القرار بشكل عام و دورها في أزمات محددة بصورة خاصة.

تجدر الإشارة إلى أن الباحث واجه العديد من الصعوبات في تعامله مع المشكلة،لاسيما في الجانب الميداني منه، و تمخضت الصعوبات بالاتي:

١. شحة المصادر الأجنبية فضلا عن العربية التي تتناول مراكز الأبحاث من حيث الإطار المفاهيمي، لذلك تم الاعتماد على نشاطات المراكز الأمريكية لوضع الإطار النظري لمراكز الأبحاث. و بالتالي فان فراغ المكتبة العراقية من بحوث تتناول الترابطات بين مراكز الأبحاث و عملية صنع القرار داخل البلاد يعد من باب أولى في ظل أنظمة تتفرد بقراراتها دون مشاركة الآخرين قبل عام ٢٠٠٣.

٢. في الجانب الميداني كانت الصعوبات اشد من عدة جوانب:

أ- إن تنوع العينة استلزم انتشارها في أكثر من منطقة جغرافية، و بالتالي ظهور العديد من المعوقات، من حيث صعوبة اللقاء بها، إذ ضمت العينة العديد من صناع القرار كانت خارج دائرة المسؤولية بعد انقضاء دورهم للدورة ٢٠٠٦-٢٠١٠ كصانع للقرار(الوزراء،أعضاء مجلس النواب،أعضاء مجالس المحافظات)، مما شكل صعوبة بالغة من حيث جمع العناوين الخاصة بالأفراد المشاركة في العينة أو التوصل إليها.

ب- إن التعاطي مع الاستبيانات و التفاعل معها من قبل العينة ـ أية عينة كانت ـ ، يستلزم وعي و ثقافة تنبع من فهم أهمية هذه العلوم و البحوث المتعلقة بها. و مثل هذه الثقافة مفقودة أو غير مكتملة ـ على اقل تقدير ـ في المجتمعات الانتقالية أو التي في طورها نحو النمو، و المجتمع العراقي مازال بعيدا عن التفاعل مع هكذا علوم تعد حديثة و وافداً جديداً ليس على المجتمع عامة فحسب و إنما على النخب العلمية و السياسية على حد سواء. مما أدى إلى اهمال العديد من الاستبيانات من قبل الشخوص المستبينة و لم يتم الإجابة عليها مطلقا.